



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**Analysis and measurement of the effect of some total economic variables
on the financial stability index in Iraq for the period (2010-2023)**

Salam Ahmed Salal*, Mamdouh Atallah Faihan

College of Administration and Economics/University of Anbar

Keywords:

Financial stability, total economic variables, Iraq

ARTICLE INFO

Article history:

Received 06 Feb. 2025

Received in revised form 18 Feb. 2025

Accepted 20 Feb. 2025

Available online 30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Salam Ahmed Salal

College of Administration and
Economics/University of Anbar



Abstract: This research gains its importance from the importance of the subject of financial stability because of the latter's impact on the decisions of policy makers in the Iraqi economy, as the research aims to know the level of financial stability enjoyed by the Iraqi banking system and the extent of its ability to confront potential financial crises, as well as knowing the impact of some Macroeconomic variables (monetary policy, fiscal policy, trade policy, and environmental and climate changes) in the stability index, by analyzing the indicators of the selected variables and their role in achieving financial stability, as this research was built on the hypothesis that The selected macroeconomic variables have an impact on the financial stability index in the Iraqi economy, and these variables affect the level of financial stability according to the policies that are implemented by the economic authorities 'In order to achieve the research objectives and ensure the validity of the hypotheses upon which the researcher's work was based, the researcher worked on constructing an aggregate index of financial stability based on a set of indicators (banking indicators, macroeconomic indicators, and Iraqi stock market indicators) that express the level of financial stability, using the Altman model. (Z-Score). The research also relied on the inductive approach to demonstrate the theoretical framework of financial stability and the economic variables specified for it, as well as adopting the deductive approach to determine the impact of the variables. Determined economic financial stability using the autoregressive distributed lag (ARDL) model based on the statistical program (Eviews.9), The research reached a set of results, the most important of which is that there is a cointegration relationship between macroeconomic variables (monetary policy, fiscal policy, trade policy, environmental and climate changes) and the financial stability index , The research recommended the need to follow economic policies that are consistent with the prevailing economic situation in Iraq in order to serve the achievement of the highest possible level of financial stability. The research also recommended the need to pay attention to water resources and agricultural components that help diversify sources of income for the Iraqi economy.

تحليل وقياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الاستقرار المالي في العراق للمدة (2010-2023)

سلام احمد صلال

ممدوح عطاالله فيحان

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار

المستخلص

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية موضوع الاستقرار المالي لما لهذا الأخير من تأثير على قرارات صانعي السياسات في الاقتصاد العراقي، إذ يهدف البحث إلى معرفة مستوى الاستقرار المالي الذي يتمتع به الاقتصاد العراقي ومدى قدرته على مواجهة الأزمات المالية المحتملة، فضلاً عن معرفة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية، والتغيرات البيئية والمناخية) في مؤشر الاستقرار، عن طريق تحليل المؤشرات الخاصة بالمتغيرات المختارة ودورها في تحقيق الاستقرار المالي، إذ بني هذا البحث على فرضية مفادها أن للمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة اثر في مؤشر الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي، وتؤثر هذه المتغيرات على مستوى الاستقرار المالي بحسب السياسات التي يتم تطبيقها بواسطة السلطات الاقتصادية، ولتحقيق أهداف البحث والتأكد من صحة الفرضيات التي اعتمد عليها الباحث تم بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات (مؤشرات مصرفية، مؤشرات اقتصادية كلية، ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية) التي تعبر عن مستوى الاستقرار المالي، باستخدام نموذج التمان (Z-Score) (Altman)، واستخدم الباحث انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لبيان أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة للاستقرار المالي على المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews.9)، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية، التغيرات البيئية والمناخية) ومؤشر الاستقرار المالي، وأوصى الباحث بضرورة اتباع سياسات اقتصادية تتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد في العراق بما يخدم تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاستقرار المالي، وأوصى الباحث أيضاً بضرورة الاهتمام بالموارد المائية والمقومات الزراعية التي تساعد على تنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، المتغيرات الاقتصادية الكلية، العراق.

المقدمة

يعد القطاع المالي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها جميع دول العالم في تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي، وان استقرار هذا القطاع يمكن أن يحقق منافع عديدة للبلد، ومن أهم هذه المنافع هي جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال التي تحفز معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهدف إليها الدولة، لذلك يعد هذا البحث ذا أهمية كبيرة تتمثل بقياس محددات الاستقرار المالي في العراق، ومحاولة التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه، ويعد الحفاظ على نظام مالي مستقر واحد من الأهداف الأساسية التي تسعى الادارة المالية المعاصرة الى تحقيقها، ويحتاج النظام الاقتصادي لأي بلد إلى نظام مالي مستقر لمجاراة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي في القرن الحادي والعشرين، إذ لا يمكن تحقيق

الاستقرار المالي إلا عندما يؤدي الاقتصاد بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص دوره في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق القوانين والسياسات التي تحكم الاقتصاد.

1. أهمية البحث: يكتسبها البحث من أهمية الاستقرار المالي وأثره على قرارات صانعي السياسات في الاقتصاد العراقي، وذلك عن طريق معرفة العلاقة بين الاستقرار المالي والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة عليه، عن طريق تحليل مؤشرات المتغيرات الكلية المختارة ودورها في تحقيق الاستقرار المالي، ويوفر البحث أيضاً نموذجاً قياسياً يفسر العلاقة بين الاستقرار المالي والمتغيرات الكلية المؤثرة عليه في الاقتصاد العراقي بشكل قياسي وتحليلي.

2. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في السؤال الآتي:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في مؤشر الاستقرار المالي؟ وكيف يؤثر العنصر البيئي على إمكانية تحقيق الاستقرار المالي؟ وما سبب عدم قدرة الاقتصاد العراقي على مقاومة الأزمات والمخاطر المالية الداخلية والخارجية؟

3. فرضية البحث: لغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة في مشكلة البحث والوصول إلى أهداف البحث فقد اعتمد البحث على فرضية رئيسية مفادها " أن للمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة أثر في مؤشر الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي " وهذا الأثر قد يكون سلبياً أو ايجابياً حسب السياسات الاقتصادية المتبعة في الاقتصاد العراقي، وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الرئيسية وهي كالآتي:

- أ. وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة النقدية ومؤشر الاستقرار المالي.
- ب. وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المالي.
- ج. وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة التجارية ومؤشر الاستقرار المالي.
- د. وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين المؤشرات البيئية والمناخية ومؤشر الاستقرار المالي.

4. أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1. معرفة مستوى الاستقرار المالي الذي يتمتع به الاقتصاد العراقي.
2. التعرف على دور العناصر البيئية والمناخية في إمكانية تحقيق الاستقرار المالي.
3. التعرف على مدى تأثير مؤشر الاستقرار المالي بالسياسات المتبعة في الاقتصاد العراقي.
- 5. منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لبيان الإطار النظري للاستقرار المالي والمتغيرات الاقتصادية المحددة له، فضلاً عن اعتماد المنهج الاستنباطي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية المختارة في مؤشر الاستقرار المالي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews.9).

6. حدود البحث:

أ. الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

ب. الحدود الزمانية: (2010-2023).

المبحث الاول: الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار المالي

1-1 مفهوم الاستقرار المالي: يقصد بالاستقرار المالي حسب توجيهات البنك المركزي العراقي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على التحوط ضد الأزمات المالية الداخلية والخارجية، والاستمرار في أداء وظائفه المتمثلة في قدرته على أداء المدفوعات بالكفاءة والوقت المناسبين، وكذلك توجيه الموارد المالية الى الفرص الاستثمارية بكفاءة، مع مراعاة عمل الآليات المتعلقة بالحد

من المخاطر ذات الارتباط بعمليات منح الائتمان والسيولة، والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق. (تقرير الاستقرار المالي العراقي، 2020: 3)

2-1. أهمية الاستقرار المالي: تتضح أهمية الاستقرار المالي عن طريق السياسات التي يتم اعتمادها لتعزيز تدفق الائتمان وزيادة متانة النظام المالي، إذ إن تعزيز الموازنات العامة للمصارف يزيد من ثقة الأطراف المتعاملة مع المصرف وهذا ما يؤدي إلى الحد من التشتت المالي وزيادة حجم الائتمان الموجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى زيادة الإفصاح من قبل المصارف مع زيادة الثقة بالموازنات العامة، فضلاً عن تحسين الانضباط السوقي، أما في حالة عدم الاستقرار المالي تظهر أهمية الاستقرار المالي بشكل دقيق، فمثلاً عندما تمتنع المصارف عن تمويل المشاريع الصغيرة ذات الربحية والملاءة المالية بسبب انحراف أسعار الموجودات عن قيمتها الحقيقية، أو عدم تسوية المدفوعات في وقتها المحدد، أو في حالات الطوارئ، إذ يؤدي ذلك إلى تشغيل المصارف بشكل عاجل وطارئ ومن ثم حدوث التضخم وانهيار سوق الأسهم (توفيق، 2015: 54).

3-1. أهداف الاستقرار المالي: (عميرة، 2015: 13-15)

1. الحد من آثار المخاطر المالية.
2. مساعدة متخذي القرار على تحديد جوانب الضعف المحتملة في بداية الأزمة.
3. تحسين قدرة العاملين في النظام المالي على إيجاد سياسات وقائية وتصحيحية مع بداية ظهور الازمات المالية.
4. تحقيق الاستقرار في القطاع المالي ككل، وليس فقط على مستوى المؤسسات الفردية.
5. العمل على تكوين نظام مالي قادر على مواجهة الاضطرابات المالية وأداء دوره الكامل في تحقيق التنمية الاقتصادية.

4-1. مظاهر عدم الاستقرار المالي: يظهر عدم الاستقرار المالي بثلاثة أشكال وعلى النحو الآتي: (كوهين، 2007: 109)

1. **الانهيار المالي:** هو مصطلح يشير إلى تعرض النظام الاقتصادي إلى اضطرابات حادة تؤدي إلى خسارة المستثمرين ومن الأمثلة على هذه الاضطرابات، تراجع قيمة الأصول أو انخفاض أسعار الأسهم، فضلاً عن قيام الأسواق الثانوية بتوفير السيولة لحاملي الأوراق المالية إذ تحقق مبيعات أولئك الراغبين في تحويل حقوقهم إلى نقد سائل مقابل مشتريات من أولئك الذين يرغبون في الحصول على هذه الحقوق وحيازتها، وعندما تحدث مثل هذه العملية في الأسواق الثانوية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية وهذا يعد أحد مسببات الانهيار المالي في المؤسسات المالية.
2. **الذعر المالي:** هي الحالة التي تصيب المودعين والتي ينتج عنها حدوث زيادة في توتر المودعين على سحب ودائعهم، والذعر المالي يحصل عندما يكون لدى جميع المودعين الرغبة في تحويل حقوقهم إلى نقد سائل في وقت واحد، وإن المؤسسات المالية والمصرفية ليس لديها القدرة على تلبية هذه الحقوق، مما يسبب مشكلات لدى هذه المؤسسات ومن ثم تراجع ثقة المودعين واندفاعهم لسحب أموالهم، وهذا الاندفاع قد يؤدي إلى سلوك مضر للمصارف، وهذا ليس بالضرورة أن يكون له تأثير على الاقتصاد الكلي ومع ذلك فإن، الذعر المالي يقاس بحجم زيادة توتر المودعين على المؤسسات المالية والمصرفية.

3. **عدم استقرار الأسعار:** إذ سيؤدي بالأسعار الى حالتين رئيسيتين هي: الحالة الأولى هي التضخم والمقصود به هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار وهو ما سيؤدي إلى انخفاض قيمة النقود المعدة للإقراض بالنسبة للمصارف، أما الحالة الثانية هي حالة الانكماش وهي على عكس التضخم تماماً إذ إن الأسعار تبدأ بالانخفاض وترتفع قيمة النقود المعدة للإقراض وهذا سوف يؤدي إلى أثر سلبي على الأشخاص طالبي القروض.

5-1. مصادر عدم الاستقرار المالي: تظهر نقاط الضعف والمخاطر داخل النظام المالي أو خارجه، وتختلف الاجراءات المتخذة من قبل السياسة المالية باختلاف طبيعة هذه المخاطر، وغالباً ما تكون السلطات المالية لها القدرة على التأثير على حجم المخاطر الداخلية والحد من آثارها، عن طريق العمليات التنظيمية والرقابية، وتستطيع السلطات المالية أيضاً التقليل من احتمالية وقوع المخاطر الداخلية عن طريق ما يعرف بإدارة الأزمات، ولكن تواجه السلطات المالية صعوبة في السيطرة على المخاطر الخارجية، فهي غالباً ما تعتمد على سياسات الاقتصاد الكلي طويلة الأجل للحد من تأثير هذه المخاطر على النظام المالي، مثل دعم قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات عن طريق تشغيل أنظمة بديلة لحماية المعلومات المهمة (شيناوسي، 2005: 5).

1. **المخاطر الداخلية:** هي المخاطر التي تنشأ من العناصر المكونة للنظام المالي وهي المؤسسات، الأسواق المالية، البنية التحتية، والمخاطر التشغيلية: (محبوب، 2020: 407)

أ. **المؤسسات:** يمكن أن تظهر الصدمات المالية في احدى المؤسسات وتنتقل لاحقاً إلى بقية المؤسسات والقطاعات في النظام الاقتصادي.

ب. **الأسواق المالية:** تعد الأسواق المالية الركن الأساسي من الأركان المكونة للنظام المالي في النظم الاقتصادية التي تعتمد على الحرية الاقتصادية، وعادة ما تتعرض هذه الأسواق لمخاطر الطرف المقابل، وعدم التناسق بين أسعار الأصول وموجات السحب.

ج. **البنية التحتية:** إن ظهور المشاكل في البنية التحتية لنظامي التسوية والمقاصة يمكن أن يتسبب بمضاعفات أكبر على النظام المالي، كذلك يمكن ظهور حالات توقف عن العمل بسبب نقاط الضعف الناشئة في البنية التحتية في الجهازين القانوني والمحاسبي.

د. **المخاطر التشغيلية:** تعد هذه المخاطر من العوامل الرئيسة التي تساعد على مراقبة هذه المخاطر ومعالجتها بنجاح، إذ إن مكونات هذه المخاطر لها ارتباط وثيق بالهيكل التنظيمي للمصرف، ومن الصعب جداً عزل هذه المخاطر وتحديدها بصورة فعالة بمعزل عن الهيكل التنظيمي للمصارف التجارية، وتختلف هذه المخاطر نتيجة لاختلاف أنظمة وسياسات المصارف التجارية، وتنشأ المخاطر التشغيلية بسبب اختلال في نظم المعلومات وانخفاض مستويات اجراءات الرقابة والضبط الداخلي في المصارف التجارية.

2. **المخاطر الخارجية:** تنشأ هذه المخاطر من مصادر خارج النظام المالي، ويعد الاستقرار المالي ذو حساسية عالية للاضطرابات الخارجية، مثل التغيرات في الميزان التجاري لدولة ما أو الابتكار التكنولوجي أو توقف دولة مجاورة عن سداد الديون السيادية أو تقلب أسعار النفط أو تغيرات سياسية مفاجئة أو الكوارث الطبيعية، فضلاً عن احداث الاقتصاد الكلي، مثل انهيار شركة كبيرة وما تسببه من اضطرابات تؤثر على النظام المالي بأكمله (ريمة، 2013: 25).

6-1. كيفية بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي: لتحديد مدى سلامة النظام المالي للقطاع المصرفي العراقي بشكل عام يستوجب ذلك تكوين مؤشر تجميعي للاستقرار المالي يوضح المتانة المالية للجهاز المصرفي بالاعتماد على بعض المؤشرات التي تشير إلى مستوى القوة المالية للنظام المالي، ويستخدم المؤشر تجميعي كأداة للإنذار المبكر إذ يقوم بإنذار صانعي السياسات الاقتصادية باحتمالية تعرض النظام المالي لأزمات مالية قبل حدوث تلك الأزمات (تقرير الاستقرار المالي العراقي، 2020: 109) ولبناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي يتم اتباع الخطوات الآتية: (محسن، 2023: 94-93)

1. القيام بتحويل البيانات الحقيقية للمتغيرات الداخلة في بناء المؤشر التجميعي إلى قيم معيارية بالاعتماد على الصيغة الآتية:

$$D = \frac{x_{\min}}{\max_{\min}}$$

D = القيمة المعيارية

Max = أكبر قيمة خلال مدة البحث

Min = أصغر قيمة خلال مدة البحث

X = قيمة المتغير في السنة الحالية

وتكون قيمة المؤشر التجميعي بين (0 - ∞) وكلما كانت قيمة المؤشر التجميعي بعيدة عن الصفر دل ذلك على أن القطاع المصرفي يتصف بالاستقرار المالي حسب مستوى قيمة المؤشر التجميعي أما إذا كانت قيمة المؤشر التجميعي قريبة من الصفر فأن ذلك يدل على أن القطاع المالي يواجه مخاطر مالية.

2. يتم الاعتماد على الأوزان التي يقدرها البنك المركزي العراقي للمؤشرات التي يتم ادخالها في البحث، وهناك طرق عدة لتحديد الأوزان للمتغيرات الداخلة في بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، ومن أهم هذه الطرق (تقدير الخبراء، تحليل العناصر الأساسية، التحليل العلمي، تقديرات البنك المركزي)، وفي هذا البحث سيتم الاعتماد على تقديرات البنك المركزي العراقي لتحديد الأوزان للمتغيرات الداخلة في بناء المؤشر التجميعي.

3. الحصول على المؤشرات الفرعية عن طريق جمع القيم المعيارية الموزونة.

4. جمع القيم المقدرة للمؤشرات الفرعية الداخلة في البحث لحساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي ويتم ذلك عن طريق الصيغة الآتية:

$$Bis = \sum z_1 w + \sum z_2 w + \sum z_3 w + \dots + \sum z_n w$$

Bis = المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

W = الوزن الترجيحي

Z = القيمة المقدرة للمؤشرات الداخلة في المؤشر التجميعي

جدول (1): النتيجة النهائية للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي والقيم المقدرة للمؤشرات الداخلة في بناء المؤشر للمدة (2010-2023)

السنة	القيمة المقدرة لمؤشر كفاية راس المال	القيمة المقدرة لمؤشر جودة الأصول	القيمة المقدرة لمؤشر جودة السيولة	القيمة المقدرة لمؤشر الإيرادات والربحية	القيمة المقدرة لمؤشر الاقتصاد الكلي	القيمة المقدرة لمؤشر السوق المالي	المؤشر التجميعي للاستقرار المالي
2010	0.14729	0.09275	0.09629	0.07605	0.10223	0.00168	0.51629
2011	0.05557	0.04319	0.04737	0.13969	0.28914	0.00697	0.58193
2012	0.09453	0.094	0.05577	0.21574	0.39137	0.00865	1.09822
2013	0.11346	0.12835	0.08679	0.14955	0.19545	0.07718	0.75078
2014	0.05991	0.12457	0.09575	0.09871	0.20773	0.05232	0.63899
2015	0.07277	0.16003	0.117	0.24826	0.40318	0.1295	1.38977
2016	0.09504	0.15043	0.11626	0.17561	0.24685	0.19506	0.97925
2017	0.14869	0.17424	0.07153	0.20774	0.53132	0.18563	1.31915
2018	0.254	0.19319	0.02036	0.38335	0.77817	0.38069	2.2984
2019	0.14061	0.14519	0.01749	0.14546	0.21731	0.14845	0.81451
2020	0.22158	0.13587	0.01019	0.25223	0.32025	0.22788	1.168
2021	0.01821	0.13763	0.01578	0.39769	0.53756	0.37633	1.98251
2022	0	0.12061	0.01374	0.18151	0.57933	0.18937	1.08456
2023	0.00787	0.1047	0	0.23228	0.52754	0.27208	1.14447

جدول (2): المؤشرات النقدية الداخلة في احتساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

المؤشرات النقدية										
السنة	نسبة كفاية رأس المال	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	نسبة صافي القروض المتعثرة الى اجمالي رأس المال	نسبة التغطية	نسبة السائلة الى المطلوبات قصيرة الاجل	نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الودائع	نسبة العائد على اصول	نسبة العائد على حقوق الملكية	نسبة اجمالي المصروفات من غير الفوائد الى اجمالي الدخل	نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل
2010	179.6%	2.826%	5.23%	44.43%	209.3%	20.25%	0.21%	26.16%	35.58%	43.87%
2011	89%	3.008%	9.94%	11.3%	161.3%	27.19%	0.65%	23.00%	37.29%	46.03%
2012	127.5%	2.178%	4.3%	48.89%	179.7%	36.85%	0.82%	26.82%	28.63%	39.57%
2013	146.2%	8.074%	22.95%	12.59%	247.6%	35.87%	0.71%	19.4%	35.16%	42.87%
2014	93.3%	8.374%	23.76%	8.38%	267.2%	38.06%	0.56%	14.03%	37.72%	31.98%
2015	106%	10.165%	27.84%	8.05%	313.7%	47.09%	0.47%	10.31%	41.75%	48.97%
2016	128%	10.932%	25.97%	8.21%	312.1%	49.06%	0.50%	9.49%	39.18%	49.68%
2017	181%	14.017%	28.63%	4.53%	214.2%	46.19%	0.84%	9.13%	42.08%	57.25%
2018	285%	15.491%	30.44%	5.51%	102.2%	40.97%	0.53%	4.33%	58.41%	58.54%
2019	173%	11.712%	25.96%	2.97%	95.91%	51.22%	0.80%	6.95%	51.33%	59.29%
2020	253%	10.343%	25.04%	4.76%	79.9%	58.66%	0.89%	7.32%	62.42%	38.92%
2021	52.1%	10.121%	26.38%	4.03%	92.15%	48.00%	0.57%	5.09%	59.86%	48.78%
2022	34.1%	8.398%	24.36%	5.21%	87.70%	40.17%	1.06%	11.80%	39.85%	45.82%
2023	41.9%	7.132%	22.74%	4.65%	57.60%	45.55%	1.11%	12.00%	51.90%	48.10%

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

*النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023)

*تقارير الاستقرار المالي السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023)

جدول (3): مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية الداخلة في بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

السنة	المؤشرات الاقتصادية الكلية			مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية	
	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	نسبة إجمالي الدين العام الداخلي الى GDP	معدل التضخم السنوي	المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية (نقطة)	القيمة السوقية للاسهم الى %GDP
2010	171,956,975	%5.3	%2.4	100.98	%2.1
2011	217,327,107	%3.4	%5.6	136.03	%2.3
2012	254,225,490	%2.5	%6.1	125.02	%2.2
2013	273,587,529	%1.5	%1.9	113.15	%4.2
2014	258,900,633	%3.6	%2.2	92	%3.6
2015	191,715,791	%16.7	%1.4	730.56	%4.8
2016	196,924,141	%24.05	%0.5	649.48	%4.7
2017	225,722,357	%21.1	%0.2	580.54	%4.8
2018	251,064,479	%16.6	%0.4	510.12	%4.2
2019	266,190,571	%14.4	%-0.2	493.76	%4.2
2020	215,661,516	%29.7	%0.6	508.03	%6.4
2021	301,152,818	%23.2	%6.0	569.20	%5.3
2022	383,064,152	%18.1	%5.0	585.95	%4.7
2023	330,046,390	%21.3	%4.5	893.15	%5.6

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

*النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023)

*تقارير الاستقرار المالي السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023)

سابعاً. المحددات والعوامل المؤثرة على مؤشر الاستقرار المالي: إن التعرف على محدّدات الاستقرار المالي يمكن الجهات الرقابية والتنظيمية وعلى رأسها البنك المركزي من الحصول على نظرة استشرافية على الواقع المالي في النظام الاقتصادي، ومن ثم تقوم هذه الجهات باتّباع السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار المالي وتوفير البيئة المناسبة لذلك، فضلاً عن محاولة هذه الجهات في تصحيح الانحرافات المتوقعة مستقبلاً لمنع التعرّض لحالات التعثر والافلاس، وهذا ما يجنب القطاع المالي والمصرفي ازِمات واختلالات مالية قد يمتد أثرها للاقتصاد ككل، وعلى ذلك فإن التعرف على عوامل ومحدّدات الاستقرار المالي يمكن صانعي السياسات من توفير المسببات المؤدية إلى تحقيق الاستقرار المالي الذي يعد من الأركان المهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (قندوز وآخرون، 2022: 6)

جدول (4): المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاستقرار المالي

	متغير تابع	متغيرات مستقلة									
السنوات	النتيجة النهائية للمؤشر التجميعي للاستقرار المالي (Y)	عرض النقد الواسع M2 (مليار دينار) (X1)	مبيعات التافذة لدى البنك المركزي (مليون دولار) (X2)	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية (مليون دولار) (X3)	الإيرادات العامة (مليار دينار) (X4)	النفقات العامة (مليار دينار) (X5)	اجمالي الصادرات (مليار دولار) (X6)	اجمالي الاستيرادات (مليار دولار) (X7)	كميات المياه للنهريين (مليار متر 3) (X8)	قيمة ناتج القطاع الزراعي (مليار دينار) (X9)	
	2010	0.51629	60386	36171	41000	70178223	64351201	54.6	47.21	50.13	8366232
	2011	0.58193	72177	39798	51000	99998776	69639523	82.51	51.55	47.52	9918316
	2012	1.09822	77187	48649	57000	119466403	90374783	97.03	63.44	49.07	10984949
	2013	0.75078	89512	53231	62000	113767395	106873027	93.07	65.1	55.75	13045856
2014	0.63899	92988	51728	47515	105386623	83556226	88.95	68.62	37.2	13128622	
2015	1.38977	84527	44304	32450	66470252	70397515	57.56	58.5	35.37	8160769	
2016	0.97925	90466	33524	25653	54409270	67067437	46.83	44.12	54.75	7832046	
2017	1.31915	92857	42201	40355	77335955	75420115	63.5	48.42	40.53	6598384	
2018	2.2984	95390	47133	52229	106569834	80873189	92.77	56.84	32.96	7572265	
2019	0.81451	103441	51127	58851	107566995	111723523	88.9	72.28	93.47	10411174	
2020	1.168	119906	44080	30730	63199689	76082443	50.19	54.27	49.59	13130927	
2021	1.98251	139885	37094	45997	109081464	102849659	78.26	34.76	31.24	11912873	
2022	1.08456	168291	46805	53355	161697437	116959582	124.8	21.86	16.2	10922787	
2023	1.14447	180976	33499	64000	135681266	142435636	115.95	24.6	12.98	9842737	

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

*النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2023-2010).

*بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني <https://bing.com>.

*بيانات وزارة التخطيط، تقارير الموارد المائية للمدة (2023-2010).

*بيانات وزارة التخطيط، الحسابات القومية للمدة (2023-2010).

المبحث الثاني: نتائج قياس وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية المختارة على مؤشر

الاستقرار المالي وفقاً لنموذج ARDL

1-2. اختبار جذر الوحدة للسكون: تعد هذه الخطوة من أولى الخطوات التي تستخدم في تطبيق منهجية (ARDL)، وإذا أراد الباحث إجراء أي دراسة قياسية لا بد له من التعرف على استقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة محل البحث، وقام الباحث باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لمعرفة سكون السلاسل الزمنية من عدمه وكالاتي:

1- اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار (ADF)

At Level											
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9
With Constant	t-Statistic	-1.3375	-0.1091	-2.1072	-2.5383	-3.9038	-0.5314	-1.7781	-2.5043	-1.583	-3.0853
	Prob.	0.6042	0.9422	0.2428	0.1128	0.0038	0.876	0.3865	0.1205	0.483	0.0347
		n0	n0	n0	n0	***	n0	n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4973	-2.8375	-2.7177	-2.4471	-3.9088	-1.3641	-1.8206	-3.502	-1.7319	-3.1922
	Prob.	0.8162	0.1921	0.234	0.3521	0.0184	0.8594	0.6785	0.05	0.7208	0.0989
		n0	n0	n0	n0	**	n0	n0	**	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6781	0.9206	-0.6864	-0.1022	0.1604	1.0148	0.0196	-0.6884	-0.8905	-0.6235
	Prob.	0.8588	0.9021	0.4147	0.6436	0.7281	0.9162	0.6839	0.4138	0.325	0.4423
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference											
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)	d(X6)	d(X7)	d(X8)	d(X9)
With Constant	t-Statistic	-2.6969	-1.2652	-2.9443	-2.3971	-4.4297	-2.3341	-3.0108	-3.0021	-2.3522	-2.1533
	Prob.	0.0823	0.0637	0.0473	0.1477	0.0009	0.1656	0.0413	0.0414	0.1607	0.2255
		*	*	**	n0	***	n0	**	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7634	-1.7077	-3.3019	-2.4806	-4.3329	-2.4941	-3.0305	-2.995	-2.4814	-2.1377
	Prob.	0.2177	0.7318	0.0775	0.336	0.0064	0.3297	0.1353	0.1436	0.3355	0.5127
		n0	n0	*	n0	***	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.4854	-0.7959	-2.9887	-2.3974	-4.516	-2.0648	-3.0755	-3.0159	-2.2919	-2.1957
	Prob.	0.014	0.0365	0.0035	0.0174	0.0000	0.0385	0.0028	0.0033	0.0227	0.0284
		**	**	***	**	***	**	***	***	**	**
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant											

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9)

يظهر لنا الجدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون وفقاً لاختبار ديكي - فولر المطور ADF، وأظهرت هذه النتائج أن المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها الأصلية لأن قيمة (t) المحتسبة كانت أصغر من قيمة (t) الجدولية، ولكن أصبحت هذه المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفرق الأول مع وجود حد التباين والاتجاه الزمني وبدونهما عند المستويات (1%، 5%) وهذا يعني أن قيمة (t) المحتسبة أصبحت أكبر من قيمة (t) الجدولية لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

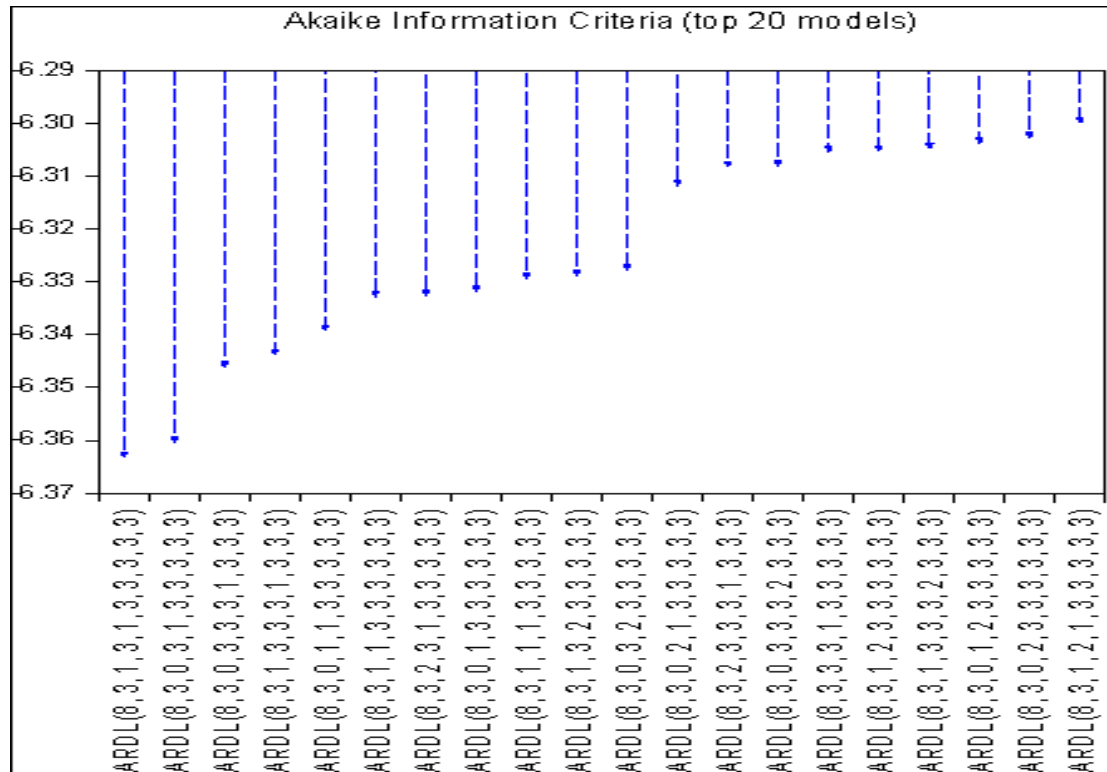
2-2. نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL:

جدول (6): نتائج التقدير الاولي لمنهجية ARDL

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 01/14/25 Time: 05:39				
Sample (adjusted): 2012Q1 2023Q4				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 2097152				
Selected Model: ARDL(8, 3, 1, 3, 1, 3, 3, 3, 3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
R-squared	0.999921	Mean dependent var		1.222384
Adjusted R-squared	0.999467	S.D. dependent var		0.485064
S.E. of regression	0.011201	Akaike info criterion		-6.36265
Sum squared resid	0.000878	Schwarz criterion		-4.76433
Log likelihood	193.7036	Hannan-Quinn criter.		-5.75864
F-statistic	2203.52	Durbin-Watson stat		2.572147
Prob(F-statistic)	0.00000			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.9)

يتضح لنا من الجدول رقم (2-2) أعلاه أن قيمة (R-squared) بلغت (0.99) وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.99) وهذا يعطي قوة تفسيرية للنموذج المستخدم، إذ إن المتغيرات المستقلة تفسر (99%) من المتغير التابع، أما الـ (1%) فهي تغيرات لم تفسر لأنها تعود إلى متغيرات خارج النموذج، أما (Durbin-watson stat) فقد بلغت نسبته (2.57) وهذه القيمة تدل على أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، أما قيمة (F) فقد بلغت (2203.52) وتشير هذه القيمة إلى معنوية النموذج المستخدم في تقدير معاملات الاجلين الطويل والقصير ومن ثم تحققت سلامة النموذج الأولي ونذهب إلى تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات. كما يوضح الجدول رقم (4 - 5) نتائج الاختبار الخاص بفترة الابطاء المثلى للنموذج لبيان الأثر بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر الاستقرار المالي، وإن النموذج المختار وفق منهجية (ARDL) هو (8,3,1,3,1,3,3,3,3) كما موضح في الشكل رقم (1) وحسب معايير اختبارات فترة الابطاء، لأن هذا النموذج يوفر أفضل فترات ابطاء وفقا لمعيار (AIC).



شكل (1): اختبار فترة الابطاء المثلى حسب منهجية (ARDL)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9)

3-2. اختبار الحدود لنموذج التكامل المشترك (ARDL Bounds Test): في هذا الاختبار يتم حساب إحصائية (F) لمعرفة ما إذا هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة يتجاوز الحد الأعلى للقيم الحرجة يتم رفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وقبول الفرضية البديلة.

جدول (7): نتائج اختبارات الحدود للعلاقة بين المتغيرات

ARDL Bounds Test		
Sample: 2010Q1 2023Q4		
Included observations: 48		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	12.6321	9
Critical Value Bounds		
Significance	I(0)	I(1)
10%	1.8	2.8
5%	2.04	2.08
2.5%	2.24	2.35
1%	2.5	3.68

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

من نتائج الجدول رقم (7) نجد إن قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (12.6321) وهي أكبر من الحد الأعلى لقيمة (F) الحرجة عند مستوى (1%) والتي بلغت (3.68)، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، لذا يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة، أي إن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع خلال مدة البحث.

4-2. نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (وجود تكامل مشترك)، يستوجب اجراء تقدير معلمات الاجل القصير ومعلمات الاجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

جدول (8): نتائج تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-0.00014	3.24E-06	-41.6192	0.0000
D(X2)	2.59E-05	1.42E-06	18.32741	0.0000
D(X3)	1.29E-05	1.80E-06	7.159039	0.0002
D(X4)	-2.00E-08	1.21E-09	-16.5303	0.0000
D(X5)	1.09E-08	1.53E-09	7.153319	0.0002
D(X6)	0.031659	0.001453	21.78191	0.0000
D(X7)	-0.06253	0.001594	-39.2407	0.0000
D(X8)	-0.01582	0.000869	-18.2044	0.0000
D(X9)	2.43E-07	6.24E-09	38.85846	0.0000
CointEq(-1)*	-1.15802	0.063041	-18.3694	0.0000
CointEq = Y - (0.0000*X1 + 0.0000*X2 + 0.0000*X3 + 0.0000*X4 - 0.0000*X5 + 0.0120*X6 - 0.0059*X7 + 0.0246*X8 - 0.0000*X9 - 2.2091				
Long Run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	3.43E-05	3.16E-06	10.88315	0.0000
X2	2.52E-05	4.63E-06	5.436088	0.0010
X3	2.45E-05	5.26E-06	4.65372	0.0023
X4	9.94E-09	1.97E-09	5.04092	0.0015
X5	-2.71E-08	2.42E-09	-11.2194	0.0000
X6	0.012021	0.00374	3.214389	0.0148
X7	-0.0059	0.00397	-1.48662	0.1807
X8	0.024566	0.004993	4.920398	0.0017
X9	-3.68E-08	7.74E-09	-4.7455	0.0021
C	-2.2091	0.472767	-4.67269	0.0023

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.9).

تشير نتائج الجدول رقم (8) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستقرار المالي والمتغيرات الاقتصادية المستقلة، وهذا ما تم تأكيده من قبل معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1) التي تمثل معدل

- التكيف بين المدى القصير والطويل، والتي بلغت (1.15-) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (2%) وبما إنها سالبة ومعنوية، ذلك يعني أن (1.15) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، ومن بيانات الجدول رقم (4-2) نستنتج ما يأتي:
1. يرتبط مؤشر عرض النقد الواسع M2 (X1) بعلاقة معنوية طردية طويلة الأجل بمؤشر الاستقرار المالي، أي إن زيادة عرض النقد الواسع بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (3.43%)، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية الذي يشير إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر عرض النقد الواسع m2 ومؤشر الاستقرار المالي.
 2. وجود علاقة معنوية طردية طويلة الأجل بين مؤشر مبيعات النافذة لدى البنك المركزي (X2) ومؤشر الاستقرار المالي، أي إن زيادة مبيعات النافذة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (2.52%)، وهذا يشير إلى تطابق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية.
 3. وجود علاقة معنوية طردية طويلة الأجل بين مؤشر مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية (X3) ومؤشر الاستقرار المالي، أي إن زيادة مشتريات البنك المركزي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (2.45%)، وهو ما يتطابق أيضاً مع منطق النظرية الاقتصادية بوجود علاقة طردية بين مؤشر مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية ومؤشر الاستقرار المالي.
 4. وجود علاقة معنوية طردية طويلة الأجل بين مؤشر الإيرادات العامة (X4) ومؤشر الاستقرار المالي، وإن زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (9.94%)، وهذا ما تشير إليه النظرية الاقتصادية، إذ كلما زادت الإيرادات العامة للدولة زادت إمكانية تحقيق الاستقرار المالي.
 5. وجود علاقة معنوية عكسية طويلة الأجل بين مؤشر النفقات العامة (X5) ومؤشر الاستقرار المالي، أي إن زيادة النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (2.71%)، مما يدل على تطابق هذه النتيجة مع واقع النظرية الاقتصادية، إذ كلما زادت النفقات العامة للدولة أثر ذلك سلباً على مؤشر الاستقرار المالي.
 6. توجد علاقة معنوية إيجابية طويلة الأجل بين مؤشر إجمالي الصادرات (X6) ومؤشر الاستقرار المالي، وإن زيادة مؤشر إجمالي الصادرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (0.012%)، أي تزداد إمكانية تحقيق الاستقرار المالي بزيادة صادرات البلد من السلع الاستهلاكية والإنتاجية والخدمات العامة، لأن ذلك يوفر للدولة كميات كبيرة من العملة الصعبة.
 7. توجد علاقة غير معنوية عكسية بين مؤشر إجمالي الاستيرادات ومؤشر الاستقرار المالي وهو ما يشير إليه واقع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على الاستيرادات بشكل كبير لسد الطلب الكلي على السلع والخدمات وما يعنيه من استنزاف كبير للعملة الصعبة وبالشكل الذي يسهم في التأثير السلبي على الاستقرار المالي للعراق.
 8. وجود علاقة معنوية طردية طويلة الأجل بين مؤشر كمية المياه لنهري دجلة والفرات (X8) ومؤشر الاستقرار المالي، وإن زيادة مؤشر كمية المياه للنهرين بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (0.024%)، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي لأن العراق يعتمد على مياه نهري دجلة والفرات في سد احتياجاته المائية، وعند حدوث نقص في تدفق وخزين المياه يؤدي إلى حدوث تدهور في الأمن الغذائي والاقتصادي.

9. يرتبط مؤشر قيمة الناتج الزراعي (X9) بعلاقة معنوية سلبية طويلة الأجل بمؤشر الاستقرار المالي، وإن زيادة مؤشر قيمة ناتج القطاع الزراعي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستقرار المالي بمقدار (3.68%)، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة طردية بين قيمة الناتج الزراعي ومؤشر الاستقرار المالي، وذلك بسبب ضعف دور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي بسبب سياسات الإغراق واعتماد العراق على المنتجات الزراعية المستوردة، فضلاً عن انخفاض كميات المياه في نهري دجلة والفرات بسبب ارتفاع درجات الحرارة والاستخدام غير المستدام للموارد المائية فضلاً عن تأثير مخلفات الحروب التي أفسدت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وجعلتها غير صالحة للزراعة.

2-5. اختبارات سلامة النموذج (ARDL): بعد الانتهاء من اجراء التقدير لاختبار نموذج (ARDL) يستوجب التأكد من جودة الأداء وسلامة النموذج من أي مشكلة قياسية باستخدام الاختبارات الآتية:

1. اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM):

الجدول (9): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.181113	Prob. F(2,5)	0.2084
Obs*R-squared	22.36507	Prob. Chi-Square(2)	0.1893

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.9). يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (9) أن نتائج الاختبار اثبتت جودة وسلامة النموذج المقدر، لأن قيمة (F) المحتسبة بلغت (2.181113) عند مستوى احتمالية (0.2084) وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يشير إلى أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل.

2- اختبار سكون تجانس التباين (ARCH)

جدول (10): اختبار شرط الثبات لتجانس التباين لحدود الخطأ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.156707	Prob. F(1,45)	0.2879
Obs*R-squared	1.177841	Prob. Chi-Square(1)	0.2778

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.9). من بيانات الجدول رقم (10) يتضح لنا سلامة النموذج الأول من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيمة (F) المحتسبة بلغت (1.156707) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات:

1. أثبتت نتائج المؤشر التجميعي للاستقرار المالي أن الاقتصاد العراقي لا يزال هشاً أمام الاختلالات والأزمات المالية الداخلية والخارجية، وإنه يتأثر بهذه الازمات بشكل سيء، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية كافة بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص.
2. العمل على تطوير سوق العراق للأوراق المالية، إذ يرتبط مؤشر الاستقرار المالي بعلاقة تكامل مشترك طردية طويلة الأجل بمؤشرات السياسة النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد الواسع M2، مشتريات لبنك المركزي من وزارة المالية، ومبيعات النافذة لدى البنك المركزي)، إذ كلما ارتفعت

هذه المؤشرات ارتفع مستوى الاستقرار المالي والعكس صحيح، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى للبحث القائلة بوجود علاقة تكامل مشترط طردية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة النقدية ومؤشر الاستقرار المالي.

3. وفيما يخص مؤشرات السياسة المالية يرتبط مؤشر الاستقرار المالي بعلاقة تكامل مشترك طردية طويلة الأجل بمؤشر الإيرادات العامة، وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ كلما زادت الإيرادات المالية للدولة زادت إمكانية تحقيق الاستقرار المالي، ويرتبط مؤشر الاستقرار المالي بعلاقة معنوية عكسية طويلة الأجل بمؤشر النفقات العامة، ومن ذلك نستنتج ثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية للبحث القائلة بوجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المالي.

4. يرتبط مؤشر الاستقرار المالي بعلاقة معنوية طردية طويلة الأجل بمؤشر إجمالي الصادرات والذي هو أحد مؤشرات السياسة التجارية، إذ إن الاستقرار المالي يزداد بزيادة صادرات البلد من السلع الاستهلاكية والإنتاجية والخدمات، ولكن ينخفض الاستقرار المالي بزيادة الاستيرادات العامة لأنه يرتبط معها بعلاقة عكسية.

5. تؤثر التغيرات البيئية والمناخية بصورة غير مباشرة على مؤشر الاستقرار المالي، عن طريق تأثيرها على منتجات القطاع الزراعي الذي يعد ثاني أكبر مساهم بالنتائج المحلي الإجمالي بعد النفط، فضلاً عن تأثيرها على كميات المياه الجارية على الأراضي العراقية، من حيث التبخر والتلوث، إذ يعد الماء واحداً من العناصر الأساسية في أغلب القطاعات والمصانع ولمعامل الاقتصادية المساهمة بالنتائج المحلي الإجمالي.

ثانياً. التوصيات: خرج البحث بمجموعة من التوصيات التي تساعد على مواجهة الازمات والتحديات المستقبلية التي تعرقل عملية تحقيق الاستقرار المالي وهي على النحو الآتي:

1. ضرورة تواجد مجموعة من صانعي السياسات المالية ذوي الكفاءة العالية لوضع السياسات الاقتصادية المناسبة التي تنسجم مع الوضع الاقتصادي بما يخدم تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاستقرار المالي.

2. ضرورة وجود إدارة مصرفية كفوءة لها القدرة على إدارة الموجودات المالية والالتزامات بالصورة التي تضمن تحقيق أعلى مستوى من الأرباح، مع ضرورة الاهتمام بطريقة إدارة الأزمات المصرفية لتفادي موضوع عدم الاستقرار المالي الذي تعاني منه بعض المصارف.

3. يجب العمل على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة واستخدام مصادر الطاقة الصديقة للبيئة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وانتشار الغازات السامة في الجو والتي تؤثر بشكل مباشر على منتجات القطاع الزراعي وارتفاع نسبة الأملاح في التربة، فضلاً عن تأثيرها على كميات المياه من حيث التبخر والتلوث.

4. ضرورة الاهتمام بمصادر الموارد المائية، إذ يجب أن تتدخل الحكومة وتتفاوض مع الدول المجاورة التي ينبع منها نهر دجلة والفرات لزيادة حصة العراق المائية، كما يجب بناء سدود وخزانات لحفظ مياه النهرين والاستفادة من الكميات الكبيرة لمياه الأمطار.

5. أظهرت نتائج النموذج القياسي أن مؤشر الاستقرار المالي يرتبط بعلاقة معنوية طردية طويلة الأجل ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (عرض النقد الواسع M2، ومبيعات النافذة لدى البنك

المركزي العراقي، والايادات العامة واجمالي الصادات) لذلك يجب على السلطات الاقتصادية مراعاة هذه المتغيرات والعمل على تطويرها بما يخدم تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي.

المصادر

1. توفيق، هوزان تحسين، (2015)، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006-2010، كلية الادارة والاقتصاد جامعة دهوك، العراق.
2. عمايرة، محمد، (2015)، دور البنك المركزي في الحد من المخاطر النظامية وحماية الاستقرار المالي، ورقة عمل في الملتقى الاقتصادي العربي الاول لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية المنعقد في 8 حزيران، عمان - الاردن.
3. كوهين، ماشير، (2007)، النظم المالية والتمويلية، ترجمة عبد الكريم الخزامي، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر.
4. شيناسي، غاري (2005) الحفاظ على الاستقرار المالي: قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي.
5. محبوب، علي، (2020)، قياس المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية باستخدام تقنيه مؤشر (Z-Score) لقياس الاستقرار المالي بالتطبيق على مصرف السلام الجزائري للفترة 2016-2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد 6، العدد 3.
6. ريمة، ذهبي، (2013)، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2011-2013، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
7. محسن، سجاد مانع، (2023)، دور المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
8. قندوز، عبدالكريم، سائل خليل، عبدالله سراج، (2022)، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، العدد (11).
9. النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023)
10. تقارير الاستقرار المالي السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2023)
11. البنك الدولي، بيانات مؤشر الانكشاف الاقتصادي على الموقع الالكتروني <https://bing.com>
12. وزارة التخطيط العراقية، تقارير الموارد المائية لسنوات متفرقة خلال المدة (2010-2023).
13. وزارة التخطيط العراقية، دائرة الحسابات القومية، التقرير السنوي لسنوات متفرقة خلال المدة (2010-2023).
14. البرنامج الاحصائي (Eviews.9)